الأنباء
الاحد 7 اغسطس 2011

الجيش يفرّق بالقوة إفطاراً في ميدان التحرير

القاهرة ـ أ.ف.ب: فرقت الشرطة العسكرية المصرية مساء أمس الأول بالقوة إفطارا رمضانيا أقيم في ميدان التحرير في وسط القاهرة، كما أفاد شهود لوكالة «فرانس برس». وقال الشهود ان العديد من الناشطين المطالبين بالديموقراطية ممن شاركوا في إطلاق حركة الاحتجاج الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك شاركوا في هذا الإفطار الذي حضرته أيضا عائلات. وقال احمد فارس لـ«فرانس برس» «كنا حوالي 150 شخصا مجتمعين قرب مسجد عمر مكرم عندما جاء عناصر من الشرطة العسكرية يحملون هراوات وعمدوا الى تفريقنا وراحوا يضربوننا». بدوره قال الناشط احمد نعيم «بعد الإفطار راح البعض يطلق شعارات تدعو الى شنق مبارك فتدخل عناصر الشرطة بالهراوات ما اضطرنا الى الفرار واللجوء الى محطة المترو».

بدأت محاكمة مبارك بتهم فساد وقتل متظاهرين، والتي جعلها الناشطون إحدى أولى أولوياتهم، الأربعاء الماضي في القاهرة وستستكمل في 15 الجاري. وردا على امرأة راحت تشكو من استخدام الجيش للعنف، أجاب ضابط «لقد رشقونا بالحجارة، لهذا السبب نقوم بهذا». وكتبت جيجي إبراهيم على حسابها على موقع «تويتر» للرسائل القصيرة ان عناصر الشرطة العسكرية «اجتاحوا إفطارنا السلمي، دون إنذار، ظهروا من العدم وانهالوا على الجميع بالضرب، بمن فيهم انا، ضربوني على رأسي». واضافت «الفطار النهارده ما كنش هدفه اعتصام... كان فطارا جماعيا للثوار وبعض أسر الشهداء». وقال الناشط الشاب نور نور ان الشرطة اعتقلت عددا من الأشخاص.

مفتي مصر الأسبق: مبارك طالبني بالتراجع عن تحريم برنامج مسابقات لنجل صفوت الشريف

القاهرة ـ وكالات: كشف مفتي الديار المصرية الأسبق د.نصر فريد واصل عن اتصال تلقاه من الرئيس المخلوع حسني مبارك يطالبه فيه مبارك بالتراجع عن فتوى أصدرها ايام كان مفتيا للبلاد بعدم شرعية مسابقة يربح فيها الفائز جوائز مليونية كان أطلقها نجل صفوت الشريف احد قيادات الحزب الوطني المنحل والذي كان حاكما للبلاد، طيلة اكثر من 30 عاما، حيث قال ان هذا البرنامج يمثل نوعا من القمار.

وأشار واصل في حوار له مع جريدة اليوم السابع المصرية الى ان هذه الفتوى تسببت في إزعاج شديد، واتصل به على أثرها عدد من ممثلي الجهات الرسمية في مصر، اضافة الى مبارك نفسه طالبين التراجع عنها لكنه رفض.

البابا شنودة يحبط محاولة انقلاب على سلطته

القاهرة ـ وكالات: نجح البابا شنودة بابا الاسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية امس الأول في احباط ما وصفه بعض معاونيه بانقلاب على سلطته، حيث فوجئ بفريق من الرهبان والكهنة والمرتلين وفرق الانشاد يعدون لانشاء نقابة خاصة بهم خارج شرعيته.

وأشارت جريدة «القدس العربي» اللندنية الى ان شنودة فور علمه قام باستنفار واسع في أرجاء الكاتدرائية وعقد اجتماعا مع مستشاريه لإحباط المخطط وقد رفض البابا شنودة الثالث، السماح بإنشاء نقابة للكهنة والمرتلين، مؤكدا ان الكهنة يخضعون لرعاية وإشراف المطران أو البطريرك، بعدما تقدم مجموعة من المرتلين والكهنة بطلب إنشاء نقابة لرجال الدين المسيحي ليكون المطلب الأول لرجال الدين المسيحي بعد ثورة 25 يناير.

وأوضح أصحاب فكرة انشاء النقابة ان الدولة المدنية الحديثة توافق على هذه الأفكار وتسمح بإطلاق حرية انشاء النقابات لخدمة العاملين في المجال الديني. فيما عبّر العديد من الكهنة والمرتلين عن غضبهم بسبب رفض البابا السماح لهم بإنشاء النقابة، معتبرين ان ذلك الرفض لا يتناسب مع رياح الحرية التي تخيم على مصر ولابد لها ان تجد لها متسعا في الكنيسة.

فيما أكد مصدر كنسي ان البابا تلقى بالفعل طلبا من كهنة المحافظات والمرتلين وعمال الكنائس للسماح لهم بتدشين النقابة ووعدهم بدراسة الأمر لكنه تراجع في اللحظة الأخيرة رافضا السماح بخروج النقابة للنور، فيما يرى قساوسة وقمامصة من شتى الكنائس المصرية ان تكوين النقابة المقرر انشاؤها لا يتمثل خروجا على سلطة الكنيسة الأرثوذكسية لكنها تهدف في المقام الأول حماية أسر القساوسة وتوفير اعانات لهم عند المرض.

وأكد المصدر ان عمل كادر للكهنة يشبه النقابات الأخرى أمر مستحيل لأننا نرفض ان نشابه العالم خاصة ان هذه الأفكار تحتاج مبالغ ضخمة يصعب تدبيرها في هذا الوقت الحالي، مضيفا ان الكنيسة دورها روحي.

وأوضح المصدر ان كل كنيسة تقوم برعاية الكهنة التابعين لهم ماديا وروحيا، كما ان كل مطرانية بها لجنة لرعاية الكنيسة وتقديم جميع الخدمات لأولاد الكهنة، كما تخدم المرتلين وعمال الكنيسة. وكشفت مصادر داخل الكاتدرائية ان البابا يشعر بالخوف من ان يسفر ظهور مثل تلك النقابات الى تقويض سلطة الكنيسة وعدم قدرته هو ومن يخلفه في المستقبل على مقاليد الأمور، كما يعتقد البابا ان فكرة انشاء هذه النقابات ستكرس في نهاية الأمر للعمل السياسي بالنسبة للقساوسة والرهبان، حيث ستؤدي الى الخلط بين دور رجل الدين بالنسبة لشعب الكنيسة ودخوله مجال السياسة. في سياق متصل، اتهم عدد من القساوسة والكهنة البابا شنودة ومستشاريه بعداء ثورة 25 يناير، معتبرين رفضهم انشاء النقابة لاتباعهم أسلوب رجال مبارك الذين ظلوا على مدار سنوات يجرمون العمل النقابي ويعتبرون مزاوليه خطرا على الرأي العام.

«أبناء مبارك» يهددون بخطفه حال الحكم بسجنه
وداعية: محاكمة مبارك إهانة والمصريون ناكرون للمعروف!

القاهرة ـ وكالات: أثار الداعية المصري محمود عامر الجدل مجددا في الساحة المصرية برفضه محاكمة الرئيس السابق محمد حسني مبارك، معتبرا المحاكمة إهانة للشعب المصري والرئيس السابق. وقال عامر، بحسب موقع العربية.نت، ان لديه أدلة شرعية بعدم جواز محاكمة مبارك، لأنه أحد أبطال حرب أكتوبر التي أعادت الكرامة لمصر، كما أنه كان «سلطان» مصر، ولا يجوز أن يهان أو يحاكمه أحد.

ووجه الشيخ اتهاما ضمنيا للشعب المصري بالتنكر لفضل ومنجزات رؤسائه، فهم قتلوا السادات صاحب نصر أكتوبر، والآن يحاكمون مبارك أحد قادة النصر مع السادات.

واعتبر عامر، رئيس جمعية أنصار السنة في مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة، ان إسقاط مبارك، أو «الإمام» كما وصفه، أنه غير شرعي، لأن الإسلام لا يجيز الخروج على «السلطان» أو الحاكم، ولا يجيز الثورات أو خلع الحاكم إلا في حالتين، هما منع الناس من الصلاة، أو الردة عن الإسلام.

ووفقا لهذا الرأي، فإن من قتلوا في ثورة يناير من المصريين هم «شهداء وهميون»، حيث لم يقتلوا في حرب ضد العدو، ما يعني حسب رأي الشيخ أنه لا تجوز محاكمة مبارك بسبب قتلهم.

وفند عامر التهم الموجهة إلى مبارك، وهي قتل الثوار، الكسب غير المشروع، وبيع الغاز لإسرائيل، واحدة تلو الأخرى، وقال إنه لا يوجد لها أي دليل أو سند شرعي.

وقال عامر إن المصريين لم يحاكموا المسؤول عن هزيمة 67،

الداعية المصري محمود عامر

«أنا آسف يا ريس» يتعدون بالضرب على الخضيري

والذي تسبب في قتل 100 ألف جندي مصري في الحرب، لكنهم قتلوا السادات الذي حارب وانتصر في أكتوبر، والآن يحاكمون مبارك شريكه في صنع النصر.

واتهم عامر ضمنا المصريين بالتنكر لمعروف رؤسائهم، وأنه شخصيا لو وجد دولة عربية أو إسلامية تقبل لجوئه، فسيذهب إليها، ويترك هذا المجتمع بعدما وصل إليه، وقال إن ما يحدث الآن من محاكمة، وإهانة لمصر، ليس غريبا على الشعب المصري، الذي قتل السادات، ويمجد عبدالناصر المسؤول عن الهزيمة. وقال عامر إنه لا يجوز أيضا محاكمة مبارك على تصدير الغاز لإسرائيل من الناحية الشرعية، فهي دولة بيننا وبينها عهد، وعليه يجوز التعامل معها بيعا وشراء، مستدلا بتفاوض الرسول ﷺ مع قبيلة غطفان خلال غزوة الخندق.

وفي معرض سرده للأدلة الشرعية على جواز التعامل مع إسرائيل، استشهد برأي للدكتور يوسف القرضاوي، الذي وصفه بأنه «شيخ الخوارج» في العصر الحالي.

وقال عامر إن المصريين أهانوا سوزان، زوجة مبارك وزوجات نجليه علاء وجمال، وهن مسلمات بنات مسلمين، بينما لم يهينوا «كاميليا الصليبية» ـ حسب وصفه ـ في إشارة إلى كاميليا شحاته التي كان قد تردد أنها أسلمت وأن الكنسية احتجزتها، ما تسبب في أزمة عنيفة بين المسلمين والأقباط في مصر.

واتهم عامر من خاضوا في عرض مبارك، بأنهم منافقون ويبغون رضاء الناس وسخط الله.

وختم بالتأكيد على أن المحاكمة إهانة لمبارك وشعب مصر، محذرا المصريين من مصير العراق بعد صدام حسين، مستشهدا بحديث «من أهان السلطان أهانه الله».

من جهة اخرى أصدر مجهولون مؤيدون للرئيس السابق حسني مبارك ما أسموه «البيان الأول لأبناء مبارك»، أكدوا فيه انهم لن يتركوا والدهم ـ مبارك ـ يعاني داخل السجون المصرية، إذا ما صدر قرار او حكم ينص على احالته لمستشفى داخل السجن.

وقالوا بحسب جريدة «الوفد»: «سنقتحم اي سجن سيحال اليه القائد الأب.. وشعاراتنا ستتحول الى واقع ملموس، فمن المستحيل ان نترك الزعيم، الذي حمى وطننا لسنوات طويلة، يهان اليوم بدلا من ان نرد له الجميل».

أبناء مبارك هددوا في بيانهم قائلين: «ردنا سيكون عنيفا جدا وموجعا وغير متوقع، ومستعدون للدفاع عن قائدنا حتى لو انتهى بنا الأمر للموت من أجله»، وأضافوا: «ما فعلناه بهذا الخضيري ـ في اشارة للمستشار محمود الخضيري نائب رئيس محكمة النقض السابق ـ أمام المحكمة لم يكن الا البداية لطوفان قادم».

من جهته، كتب أدمن صفحة «أنا آسف يا ريس»: «آسفين يا ريس»، تعترف بضرب الخضيري، اشمعنى لما ضربنا الخضيري الدنيا قامت ولما اخوتنا وبناتنا وأمهاتنا اضربوا في نفس المكان وفي نفس الجلسة لم يتكلم عليهم أحد؟ الجزاء من نفس العمل، بحسب موقع «محيط».

كما كتب الأدمن في وقت سابق: «مش قلتلك الدرس هيبقى موجع أوي يا خضيري.. وقد كان وجنب عربيتك وفي وسط المحامين بتوعك وفي عز الظهر كمان».

وتتلخص أهم التعليقات على الحدث داخل صفحة «أنا آسف يا ريس» في الآتي: أسماء أحمد: والله انتوا رجاله بجد ربنا يحميكم اي حد يغلط في الريس لازم يعرف هو ايه. ابراهيم فكري: أحسن، ربنا ياخده هو وكل اخواته بتوع الميدان.

على الجانب الآخر، شهدت صفحة «كلنا خالد سعيد» موجة من التعليقات الساخطة على الحدث، والتي تستنكر الاعتداء الذي تعرض له المستشار الخضيري.

وكتب أدمن صفحة «كلنا خالد سعيد»: منطلقاتهم في الدفاع عن مبارك هو كبر سنه ووجوب احترام الكبير.. وفي نفس الوقت اعتدوا على المستشار محمود الخضيري وتسببوا في اصابته بكدمات مع ان عمره فوق السبعين سنة وهو متوجه امبارح لمحاكمة مبارك وأعوانه.. لا فعلا عندكم مصداقية.

توقعات باحتدام الخلاف بين مبارك والمؤسسة العسكرية

مصدر عسكري ينفي تورط طنطاوي في قطع الاتصالات

القاهرة ـ وكالات: نفى مصدر عسكري مسؤول ما تردد عن ان يكون القائد العام رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي هو صاحب قرار قطع الاتصالات الهاتفية اثناء ثورة 25 يناير.

وناشد المصدر في تصريح صحافي الليلة قبل الماضية مختلف الاطراف ان تبقى القوات المسلحة بمنأى عن هذه المهاترات، مؤكدا ان موقف القوات المسلحة معروف وانها انحازت للشعب منذ بداية الثورة. وكانت احدى وكالات الانباء العالمية نقلت عن احد محامي الرئيس السابق حسني مبارك ان الرئيس السابق ابلغه ان المشير طنطاوي هو صاحب قرار قطع الاتصالات الهاتفية اثناء الثورة.

من جهتها، توقعت مجلة «فورين بوليسي» الاميركية ان تثور خلافات بين مبارك واقرب معاونيه في المحاكمة بسبب تركيز دفاع فريق المحامين الموكلين عنه على انه لم يكن يحكم مصر منذ 28 يناير الماضي، وان الحاكم الفعلي منذ ذلك الوقت هو نائبه عمر سليمان والمشير حسين طنطاوي، وذلك للتنصل من المسؤولية عن موقعة الجمل.

واشارت المجلة الى انه من المنتظر ان تتكشف الكثير من الاسرار خلال الحلقات التالية من محاكمة مبارك بعدما طلب حاموه حضور الرجلين للادلاء بشهادتهما امام المحكمة، وهو ما سيمثل اختبارا لحيادية المجلس العسكري نظرا لأنه كثيرا ما يدعي عدم تدخله في نظام المحاكم المدنية. المثير ـ بحسب المجلة ـ ان فريق الدفاع عن مبارك ادعى ان طنطاوي كان الحاكم للدولة منذ 28 يناير فصاعدا، ما يعني ان موقعة الجمل المشينة التي وقعت في 2 فبراير في ميدان التحرير حدثت امام عين المشير لكن هذه حيلة مشكوك فيها لأن المشير لم يكن هو الحاكم بل اصبح حاكما بعد ان ظهر عمر سليمان يوم 11 فبراير ليعلن ان مبارك قد تنحى عن منصب رئيس الجمهورية.

على اي حال، تقول المجلة انه سيكون من المثير جدا في دراما ما يحدث ان يذهب طنطاوي وسليمان والفريق شفيق ليدلوا بشهاداتهم في المحكمة، والدولة المصرية كانت ولاتزال دولة بوليسية يدعمها الجيش كما تقول «فورين بوليسي»، ولو سمح المجلس العسكري بهذه المحاكمة فستتكشف اسرار هائلة لأن كون الدولة بوليسية يدعمها الجيش يعني ان الجرائم ستطول كثيرين جدا ابعد مما يتخيل الكثيرون، ولن يكون الامر مقتصرا ساعتئذ على محاسبة مبارك على تصرفات فعلها مرؤوسوه في مدة قصيرة من الزمن اثناء الثورة، وسيكون من دواعي السخرية لو اراد مبارك انقاذ نفسه وابنيه على حساب الاخرين فيفضح كثيرين ويسقطهم معه بالكشف عما تورطوا فيه.

أسامة سرايا: مبارك سيموت قريباً وأعتز جداً بصوري معه

القاهرة ـ وكالات: قال الكاتب الصحافي أسامة سرايا رئيس تحرير صحيفة الأهرام سابقا في حلقة برنامج «فاصل على الهواء» من تقديم ريهام سعيد انه لم يكن يشجع التوريث ومازال حتى الآن مؤيدا لنظام مبارك وأكد سرايا إن الرئيس المخلوع مؤمن بالثورة وهو أول من أيد الثورة، وذلك من خلال خطاباته الأولى عندما قال «لا أنتوي الترشح مرة أخرى للرئاسة». وأضاف أيضا ان تاريخ مصر السياسي عظيم في عهد مبارك واعتز جدا بصوري معه وانه خلال عهده استطاع ان يحقق أعلى إيرادات توزيع لجريدة الأهرام، وحول سؤال ريهام له عن «الكراتين» التي وجدت في مكتبه أثناء الثورة قال أنها تحتوي على براويز صوري مع الرئيس، وحول عدد الأحاديث الصحافية التي أجراها مع الرئيس المخلوع أكد انها خمسة أحاديث من بينها اثنان تما هاتفيا، وأشار انه «لولا مكانة جريدة الأهرام ما كان الرئيس السابق اختارني رئيسا لها».

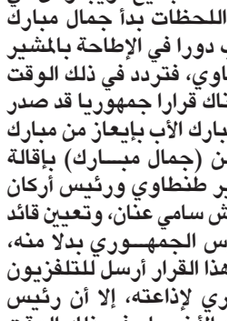
أسامة سرايا

دعوى تطالب بمنع قيادات الوطني من العمل السياسي لـ 5 سنوات

القاهرة ـ إيلاف: اقام رئيس حزب الوحدة الانسانية (تحت التأسيس) محمود الضبع المحامي دعوى قضائية امام محكمة القضاء الاداري في القاهرة يطالب فيها بحرمان قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي لمدة 5 سنوات. وحددت الدعوى جميع اعضاء الحزب الوطني في مجلسي الشعب والشورى واعضاء المجالس المحلية وقيادات الوحدات المحلية في المحافظات وتوابعها وكل من تم انتخابه او اختياره كقيادة حزبية في الحزب الوطني. واستند الضبع في الدعوى الى حكم المحكمة الادارية العليا بحل الحزب الوطني الذي كان يرأسه الرئيس السابق محمد حسني مبارك، اضافة الى قرار المحكمة بتصفية ممتلكات الحزب واعادتها الى الدولة بعد ثورة 25 يناير التي اسقطت رئيس الجمهورية، موضحا في دعواه ان قرار حل الحزب لا يعني المقار والاموال بقدر ما يعني الاشخاص الذين تباروا في شراء الذمم والادوات التي تمكنوا بها من افساد الوطن بكامله. واكد انه ثبت بالدليل القاطع ان الحزب الوطني افسد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، وان جميع قياداته كانت على وتيرة واحدة من الفساد.

أسرار صراع الساعات الأخيرة بين مبارك والمجلس العسكري

كشف الكاتب الصحافي عمرو الليثي أمس الأول أسرار الساعات الأخيرة في كواليس الثورة المصرية، التي شهدت صراعا مفتوحا بين الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأسرته والمجموعة المقربة منه من ناحية والمشير محمد حسين طنطاوي ورفاقه في المجلس العسكري من ناحية أخرى، خاصة بعد انحياز الجيش للشعب المصري في ثورته.

مشيرا إلى أنه في حال فشل الثورة كان طنطاوي ورفاقه أول من سيقدمون للمحاكمة، وكشف عن محاولة جمال مبارك عزل طنطاوي من منصبه، لولا رفض التلفزيون إذاعة البيان، وقيام الجيش بإذاعة بيان آخر يعلن فيه تأييد الثورة. وأشار الليثي إلى أن مبارك كان مغيبا تماما عما يحدث بشهادة وزير الثقافة السابق فاروق حسني.

وتحت عنوان «الساعات الأخيرة بين مبارك وطنطاوي» قال عمرو الليثي في مقال له بصحيفة المصري اليوم: «كان بيان المجلس العسكري يوم 2 فبراير، الذي يؤكد فيه مطالب الشعب برحيل مبارك، بداية النهاية في العلاقة بين الرئيس مبارك والمشير طنطاوي. وكما تردد فإن مبارك عاتب المشير على البيان، واعتبره مبارك موجها ضده في المقام الأول».

ويقول الليثي «يبدو أن الصراع بدأ في تلك اللحظة الفارقة والتاريخية يحتدم، ويبدو أيضا أن الرئيس السابق مبارك كان مغيبا، وأن من حوله لم يفصحوا له عن فداحة الأمر، فقد حكى لي الوزير السابق فاروق حسني أنه يوم أن ذهب لتقديم استقالته اتصل به الرئيس السابق مبارك، وأخذ يداعبه في التلفون ويسأله بقهقهة هل صحيح أن (الحرامية) دخلوا منزله؟ ويستطرد مبارك قائلا لوزير الثقافة إنهم صوروه بالأقمار الصناعية وهو يحاول أن يركب «لنش» للهروب من المنزل وما فاجأني به فاروق حسني في حواري معه هو ما قاله لي من أن مبارك قال له: «هو إحنا مش حنفتتح معرض الكتاب بكرة؟» فرد عليه حسني قائلا: «لا يا فندم إحنا اعتذرنا لجميع العارضين وسافروا، ثم إني بكرة مش هكون وزير ثقافة».

وأنهى حسني كما حكى لي مكالمته مع مبارك وهو مندهش، لأن مبارك يتحدث معه وكأن شيئا لم يحدث رغم أن البلد ملتهب والمظاهرات تملأ الشوارع، ويبدو أن ما شعر به فاروق حسني شعر به أيضا المجلس العسكري، حيث يبدو أن مبارك كان في واد ومصر كلها في واد آخر».

ويمضي الليثي قائلا: «نعود لمبارك والمشير طنطاوي، فقد بات واضحا أن المجلس العسكري قد رجح كفة الشعب على مبارك القائد الأعلى، على الرغم من أن قسم اليمين لضباط الجيش يؤكد ولاءهم للقائد الأعلى للقوات المسلحة، لكن انهيار الأمن وعدم قدرته على احتواء الأزمة في مصر وخروج الملايين أكد للجيش أنه يجب أن يكون مع الشعب وليس مع القائد الأعلى، وبالطبع كان هذا القرار محفوفا بالمخاطر، لأنه لو فشلت الثورة وعاد مبارك للسلطة كان أول شيء سيقوم به هو محاكمة المشير طنطاوي ورفاقه.

وبعد موقعة الجمل بات خلاف المشير مع مبارك واضحا للجميع، ويبدو أن في هذه اللحظات بدأ جمال مبارك يلعب دورا في الإطاحة بالمشير طنطاوي، فتردد في ذلك الوقت أن هناك قرارا جمهوريا قد صدر من مبارك الأب بإيعاز من مبارك الابن (جمال مبارك) بإقالة المشير طنطاوي ورئيس أركان الجيش سامي عنان، وتعيين قائد الحرس الجمهوري بدلا منه، وأن هذا القرار أرسل للتلفزيون المصري لإذاعته، إلا أن رئيس قطاع الأخبار في ذلك الوقت عبداللطيف المناوي اتصل بمدير الشؤون المعنوية وعرض عليه الأمر، وبالفعل لم يذع القرار، وبناء على هذا التصرف كان هناك رد عاجل من المجلس العسكري من خلال بيان أذيع، وكان ملقي البيان هو اللواء إسماعيل عتمان، رئيس الشؤون المعنوية، أكد فيه دعم المجلس العسكري لثورة الشعب».

حقوقيون: مبارك يحاكم عن 5 أيام فقط من حكم 30 عاما

القاهرة ـ وكالات: يرى حقوقيون ونشطاء مجتمع مدني ان محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك تتم عن 5 أيام فقط من اصل 30 عاما فترة حكمه للبلاد، وقالوا: رغم انها تاريخية واعادت الهيبة للقضاء المصري ربما تكون رمزية وطالب عدد منهم بان تشمل جميع الانتهاكات والفساد السياسي الذي تم في عهده. وقال نجاد البرعي مدير المؤسسة المتحدة للقانون ان المحاكمة تطور كبير للعدالة في مصر معتبرا انها اعادت الهيبة للقضاء المصري مرة اخرى. واضاف: نتمنى ان تكون عادلة لجميع اطراف القضية وتستمر في طبيعتها. واعتبر بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان المحاكمة خطوة مهمة في تاريخ القضاء والدولة المصرية، مشيرا الى انها قاصرة للغاية وتتضمن 5 أيام فقط من حكم الرئيس السابق اي من تاريخ 28 يناير الى 2 فبراير 2011 متجاهلة الانتهاكات والفساد السياسي الذي تم في باقي فترات حكمه، واعتبر حسن ان ما سماه «جرائم الرئيس واكثرها بشاعة» تم خلال العقود الثلاثة كافة.